

# التطبيق الأصولي

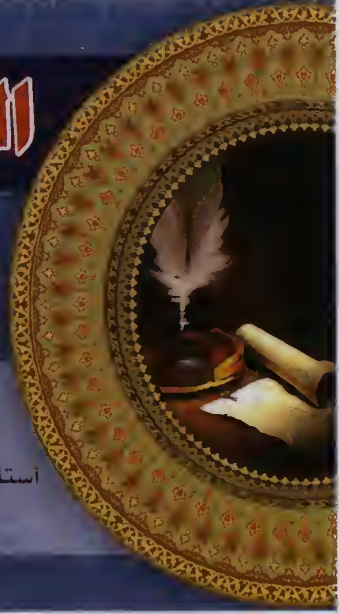
- دراسة تأصيلية تطبيقية -

تأليف

د. عبد الوهاب بن عبد الله الرسيني

أستاذ أصول الفقه المساعد بقسم الشريعة بجامعة أم القرى

وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، ولا يكون ذلك إلا وفق ما شرع، وهذه الموافقة لا تتأتى إلا بعد معرفة أحكامه التي شرعها لعباده (ومعرفة ذلك بالتقليد ونقل الفروع المجردة يستفرغ جوامع الذهن ولا ينشرح الصدر له؛ لعدم أخذه بالدليل، وأين سامع الخبر من المشاهد وأين أجر مَنْ يأتي بالعبادة لفتوى إمامه أنها واجبة أو سئة، من الذي يأتي بها وقد ثلج صدره عن الله ورسوله بأن ذلك دينه، تالله إن أجر هذا لزائد، وهذا لا يحصل إلا

بالاجتهاد ولا يكمل فيه إلا الواحد بعد الواحد، وكل العلماء في حضيض عنه إلا من تغلغل بأصل الفقه وكرع من مناهله الصافية بكل الموارد وسبح في بحره<sup>(١)</sup>.

فكانت أهمية أصول الفقه من جهة أنه موصل للأحكام الشرعية من دليلها بتطبيق قواعده على الدليل التفصيلي.

فكان للتطبيق أهميته لهذا، ولكن مع هذا لم أجد من أفرد التطبيق بالبحث من ناحية بيانه، ووجود الفرق بينه وبين الاجتهاد من عدمه، وفوائد، التطبيق، وحكم التطبيق، وموضوع التطبيق، وشروط المطبق، ومن يقوم بالتطبيق.

والذي وقفت عليه هو رسالة دكتوراه بعنوان: «التطبيقات الأصولية على آيات وأحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للباحث: ناصر بن عثمان الزهراني، وقد اقتصر على التعريف بالتطبيقات الأصولية والفرق بينها وبين تخريج الفروع على الأصول، فمع عدم استيفائه لجوانب الموضوع التي أشرت لها - وجود الفرق بينه وبين الاجتهاد من عدمه، وفوائد التطبيق، وحكم التطبيق، وموضوع التطبيق، وشروط المطبق، ومن يقوم بالتطبيق - فقد تعقبت تعريفه للتطبيق الأصولي، وفرقه بين التطبيق وتخريج الفروع على الأصول - كما سيأتي في ثنايا البحث إن شاء الله تعالى -.

فلما رأيت عدم وجود كتابات في هذا الجانب المهم الذي يصل الأصول بالفقه، عقدت العزم على الكتابة فيه متوكلاً على الله تعالى وقد عنونت له ب: «التطبيق الأصولي - دراسة تأصيلية تطبيقية».

فقسمت البحث قسمين: قسم تأصيلي تضمن مباحث - كما هو موضح في خطة البحث -، وقسم تطبيقي؛ طبقت فيه القواعد الأصولية على

(١) الإبهاج شرح المنهاج (٦/١)، وانظر: البحر المحيط (١٢/١).



الأحاديث الثلاثة الأول<sup>(١)</sup> من كتاب «عمدة الأحكام» للمقدسي<sup>(٢)</sup> وفق المنهج الذي قررته في القسم التأصيلي.

وكان منهجي أن ما ورد في البحث من آيات أعزوها، ومن أحاديث وآثار أخرجها، وما يرد من أعلام أترجم لها، ومن أقوال أنسبها لقائلها من المصادر الأصلية، وما أنقله من نصوص أشير لمصدرها فيها، وما يرد من مصطلحات غير مشهورة أعرف بها، كان منهجي في القسم التطبيقي مع ما سبق أن أورد نص الحديث كما في «عمدة الأحكام»، ثم أذكر التطبيق الأصولي على الحديث على كل كلمة وجملة فيه يمكن تطبيق القواعد الأصولية عليها، وعند ذكرها للقاعدة الأصولية أشير للمصادر التي ذكرت فيها هذه القاعدة، وعند استخراجي لحكم أبين من وافقت في ذلك من شراح الحديث، وكل ذلك في الهامش السفلي من الصفحة كل ذلك وفق المنهج العلمي المتبع، وقد ختمت بثبت المصادر والمراجع.

وكانت خطة البحث كالتالي:

المقدمة.

القسم الأول: تأصيلي، ويشمل أربعة مباحث:

(١) اقتصر على الأحاديث الثلاثة الأول مع أنني كنت قد عقدت العزم على التطبيق على كتاب الطهارة كاملاً، لكن بالشروع في التطبيق وجدت الأمر اتسع مما لا يسعه حجم مثل هذه البحوث، فاقترعت على الأحاديث الثلاثة الأول؛ إذ حجمها قارب حجم القسم التطبيقي، مع عقد العزم على التطبيق مستقبلاً على أحاديث باب كامل في بحث آخر - إن شاء الله تعالى -.

(٢) هو: عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين، برع في الحديث، له مصنفات، منها: عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، المصباح في عيون الصحاح، نهاية المراد من كلام خير العباد، (ت: ٦٠٠هـ).

انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة (١/٣ - ٥٦)، المنهج الأحمد (٤/٥٣ - ٦٦)، تسهيل السابلة (٢/٧٠٢ - ٧٠٤).



المبحث الأول: تعريف التطبيق الأصولي، ويشمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف «التطبيق».

المطلب الثاني: تعريف «الأصولي».

المطلب الثالث: التعريف اللقبى لـ: «التطبيق الأصولي».

المبحث الثاني: الفرق بين «التطبيق الأصولي» وما يشته به، ويشمل

مطلبين:

المطلب الأول: الفرق بين «التطبيق الأصولي» و«الاجتهاد».

المطلب الثاني: الفرق بين «التطبيق الأصولي» و«تخريج الفروع من أو

على الأصول».

المبحث الثالث: فوائد التطبيق الأصولي وحكمه وموضوعه، ويشمل

ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فوائد التطبيق الأصولي.

المطلب الثاني: حكم التطبيق.

المطلب الثالث: موضوع التطبيق.

المبحث الرابع: شروط المُطَبَّق وَمَنْ يقوم بالتطبيق، ويشمل مطلبين:

المطلب الأول: شروط المُطَبَّق.

المطلب الثاني: مَنْ يقوم بالتطبيق.

القسم الثاني: تطبيقي، ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التطبيق الأصولي على الحديث الأول.

المبحث الثاني: التطبيق الأصولي على الحديث الثاني.

المبحث الثالث: التطبيق الأصولي على الحديث الثالث.



## الخاتمة .

### ثبت المصادر والمراجع .

هذا وأسأل الله العظيم أن يسدد القول، ويصلح القصد، وأن يغفر الزلل، ويتقبل العمل، وآمل ممن اطلع على هذا البحث أن يهدي إلي ملحوظاته، فالموضوع في مرحلة البناء فلعل الله تعالى أن يعينني وإياهم على إتمام بنائه ليعم نفعه .

والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله .

كتبه :

د. عبدالوهاب بن عبدالله الرسيني

أستاذ أصول الفقه المساعد بقسم الشريعة بجامعة أم القرى

وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



## القسم الأول: تأصيلي

### المبحث الأول: تعريف التطبيق الأصولي:

لتعريف هذا المصطلح اللقبى يحسن التعريف بالمفردتين اللتين يتكون منهما، وهما: (التطبيق) و(الأصولي) وذلك ليسهل تصور هذا المصطلح بعد تصور المفردات التي يتركب منها.

### المطلب الأول:

#### تعريف «التطبيق»:

الفرع الأول: التطبيق لغة:

هو مصدر أَطَبَّهَ وَطَبَّهَ تطبيقاً، وَالطَّبَقُ يأتي لمعان منها:

- ١ - التغطية، يقال: «وضع الطبق على الحب»، أي: غطاه.
- ٢ - الاستمرار، يقال: «أطبقت عليه الحمى»، أي: استمرت به الليل والنهار.
- ٣ - الإجماع والاتفاق، يقال: «أطبق القوم على الشيء»، أي: أجمعوا عليه واتفقوا.
- ٤ - المحاذاة، يقال: «طابقت بين الشيئين» إذا جعلتهما على حدو واحد وألزقتهما.
- ٥ - العموم، يقال: «غِيثَ طَبَقٌ»، أي: عام.
- ٦ - الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾<sup>(١)</sup>، أي: حالاً بعد حال.

(١) الانشقاق: ١٩.



٧ - المساواة، فالطبق من كل شيء ما ساواه، يقال: «أطبق طرفي الصحيفة»، أي: ضمهما وساواهما.

٨ - الموافقة، يقال: «طابقه مُطابقة وطباقاً»، أي: وافقه وساواه.

٩ - الفوقية، ف: «السموات الطباق» سُميت بذلك؛ لمطابقة بعضها بعضاً، أي: بعضها فوق بعض.

١٠ - المنزل، يقال: «الناس طبقات»، أي: منازل بعضها أرفع من بعض.

١١ - المعظم، يقال: «الطبق من الليل والنهار»، أي: معظمهما.

١٢ - البعض، يقال: «مضى طبق من الليل وطبق من النهار»، أي: بعض منهما<sup>(١)</sup>.

ولعل المعاني السابقة كلها تعود للتغطية؛ فالاستمرار والتواتر والمعظم والبعض فيها تغطية للوقت كله أو جزء منه.

وفي العموم والمحاذاة والحال والموافقة والمساواة والفوقية والمنزلة فيها تغطية للمكان كله أو جزء منه.

وفي الإجماع والاتفاق تغطية لقول الآخر.

### الفرع الثاني: التطبيق اصطلاحاً:

فقد جاء في «المعجم الوسيط»: (التطبيق: إخضاع المسائل والقضايا لقاعدة علمية أو قانونية أو نحوها). وقد ختم التعريف بلفظ: (مو)، أي: إنه لفظ مولّد - أي: استعمله الناس بعد عصر الرواية -<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: مادة (ط ب ق) في مقاييس اللغة (٣/ ٤٤٠ - ٤٤١)، أساس البلاغة (ص ٣٨٣ - ٣٨٤)، لسان العرب (١٠/ ٢٠٩ - ٢١١)، القاموس المحيط (ص ١١٦٥ - ١١٦٦)، تاج العروس (٢٦/ ٤٩ - ٦٢)، المعجم الوسيط (٢/ ٥٥٠).  
(٢) (٢/ ٥٥٠).

وجاء في «الكليات»: (تطبيق الشيء على الشيء: جعله مطابقاً له بحيث يصدق هو عليه)<sup>(١)</sup>.

وقد عرّفه الدكتور/ ناصر بن عثمان الزهراني بـ: (إعمال القاعدة المعيّنة في المحل الصالح، وبيان أثرها)<sup>(٢)</sup>.

ولعل هذا التعريف أولى التعريفات لـ:

١ - أنه بيّن الغاية من التطبيق وهو بيان أثر القاعدة في المحل الذي طبقت عليه.

٢ - كون التعبير بـ: «المحل الصالح» أولى من التعبير بـ: «المسائل والقضايا»: ومن الممكن أن تكون المسائل والقضايا هي المثيرة - الباعثة - لتطبيق القاعدة في المحل الصالح حتى يعرف حكم المسألة.

فلعل التعبير بـ: «في المحل الصالح» أولى حتى لا يختلط المحل والباعث.

ولعل الرابط بين المعنى اللغوي - التغطية - والمعنى الاصطلاحي للتطبيق، هو: تغطية القاعدة للمحل.

## المطلب الثاني:

### تعريف «الأصولي»:

المفردة الثانية من مصطلح «التطبيق الأصولي» هي مفردة «أصولي» وهي نسبة إلى «الأصول»، و«الأصول» جمع «أصل».

الفرع الأول: تعريف «الأصل» لغة:

الأصل في اللغة يأتي لمعانٍ منها:

(١) (ص ٣١٣).

(٢) التطبيقات الأصولية على آيات وأحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (ص ٣٠).





١ - الأساس؛ فأصل الشيء أساسه، وأصل الجدار أساسه.  
٢ - الأسفل؛ فأصل الشيء أسفله الذي لا قيام له ولا ثبات إلا به، ولعله بهذا يعود إلى المعنى الأول الذي هو الأساس، ومنه قولهم: أصل الجبل.

- ٣ - المنشأ، فأصل الشيء منشؤه الذي ينبت فيه.  
٤ - القاعدة، فأصول العلوم: قواعدها التي تبنى عليها أحكامها<sup>(١)</sup>.  
وقد قرر علماء الأصول هذه المعاني اللغوية وزادوا عليها ومن ذلك:  
١ - ما يبنى عليه غيره، وعليه الأكثر.  
٢ - ما يستند الشيء في وجوده إليه.  
٣ - ما منه الشيء.  
٤ - ما يتفرع منه غيره.  
٥ - المحتاج إليه<sup>(٢)</sup>.

والملاحظ تقارب تلك المعاني وأنها لا تخرج عما قرره علماء اللغة مع زيادة تدقيق من الأصوليين لزيادة استقراء منهم لحاجتهم لهذا اللفظ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر مادة: «أصل» في: المعجم الوسيط (٢٠/١)، وانظر في المعنى الأول والثاني: لسان العرب (١٦٢/١ - ١٦٤)، والمصباح المنير (٢١/١ - ٢٢)، والقاموس المحيط (٤٤٨/٣ - ٤٤٩).

(٢) الإحكام للآمدي (٢١/١)، وكشف الأسرار شرح المصنف على المنار (٩/١)، شرح مختصر الروضة (١٢٣/١ - ١٢٦)، التنقيح وشرحه التوضيح (٩/١ - ١٠)، الإبهاج شرح المنهاج (٢٠/١ - ٢١)، شرح الكوكب المنير (٣٨/١)، فواتح الرحموت (١٣/١).

(٣) انظر نحو هذا المعنى في: شرح المنهاج (٢١/١).

## الفرع الثاني: تعريف «الأصل» اصطلاحاً:

تعدد استخدام العلماء لمصطلح «أصل»، ومن ذلك التعبير به عن:

- ١ - الدليل، إجمالياً كان أو تفصيلياً، فالإجمالي كالأصل أن الأمر المطلق على الفور، والتفصيلي كأصل وجوب الحج الكتاب، أي: دليله.
- ٢ - الراجح، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة.
- ٣ - المقيس عليه، كالشعير أصل تحريم الربا في الأرز.
- ٤ - القاعدة المستمرة، كالأصل أن اليقين لا يزول بالشك<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثالث: المقصود بالأصول:

والمقصود بـ: «الأصول» في مصطلح «التطبيق الأصولي» هو علم أصول الفقه، وقد اختلف الأصوليون في حد هذا العلم، والملاحظ انقسامهم إلى قسمين؛ فقسم راعى فائدة هذا العلم، وقسم راعى ما يتضمنه هذا العلم من مسائل.

أما القسم الأول: الذي راعى فائدة هذا العلم فقد خصّه بما يستخدم مع الأدلة التفصيلية للوصول إلى الحكم الفقهي فعرف أصول الفقه بتعريفات متعددة منها: (العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/١٢٦ - ١٢٧)، الإبهاج شرح المنهاج (١/٢٢)، شرح الكوكب المنير (١/٣٨ - ٤٠)، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت (١/١٣).

(٢) هذا لفظ الطوفي في مختصر الروضة (١/١٢٠)، ويشاركه في المعنى مع اختلاف في العبارات الباقلاني في التقريب والإرشاد (١/١٧٢)، والجويني في البرهان (١/٨٥)، والنسفي في منار الأنوار وكشف الأسرار عليه (١/٩)، وعبد الوهاب السبكي في جمع الجوامع (١/٣٢)، وصدر الشريعة في التنقيح (١/١٠)، والفتوح في شرح الكوكب المنير (١/٤٤)، ومحج الله بن عبد الشكور في مسلم الثبوت (١/١٨).



أما القسم الثاني: الذي راعى ما يتضمنه هذا العلم من مسائل فقد عرّف أصول الفقه بتعريفات متعددة منها: (معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد)<sup>(١)</sup>.

ولعل التعريف بما يشمل مسائل العلم أولى، وأشير هنا إلى أن الخلاف في «العلم» و«المعرفة» لعل الأولى أن يكون في تعريف الأصول باختيار «عالم» أو «عارف» بالفن الذي تحويه الكتب الموسومة بكتب أصول الفقه.

فيكون التعريف المختار لأصول الفقه، هو: «دلائل الفقه الإجمالية وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد» - والله أعلم -.

### المطلب الثالث:

#### التعريف اللقبى لـ: «التطبيق الأصولي»:

بعد بيان التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفردتي هذا المصطلح يمكن بيان التعريف لمصطلح: «التطبيق الأصولي» ولم أقف على من عرّف هذا المصطلح سوى الدكتور/ ناصر بن عثمان الزهراني، حيث عرّفه بـ: (إعمال القواعد الأصولية في النصوص الشرعية)<sup>(٢)</sup>.

والذي أراه أن التعريف الصحيح، هو: (إعمال القواعد الأصولية في النص الشرعي وبيان أثرها).

وأبين سبب اختياري بعض مفردات التعريف فيما يلي:

١ - القاعدة الأصولية: اخترت لفظ «القاعدة» مفردة، دون الجمع؛ ليشمل ما لو أعمل قاعدة واحدة في النص الشرعي، ومن الممكن أن يُسمى

(١) هذا لفظ البيضاوي في المنهاج (١٩/١)، ويشاركه في المعنى مع اختلاف في العبارة الآمدي في الإحكام (٢١/١).

(٢) التطبيقات الأصولية على آيات وأحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص ٣٩).

إعمال القاعدة الأصولية الواحدة في النص الشرعي بـ: «التطبيق الأصولي الجزئي».

٢ - في النص الشرعي: واخترت لفظ «النص» مفرداً، دون الجمع؛ لِيَفْرُقَ التطبيق عن الاجتهاد؛ إذ الاجتهاد بحث عن الحكم الشرعي بإعمال القواعد الأصولية في النص أو النصوص الشرعية التي هي مظنة الحكم المجتهد فيه - كما سيأتي بيانه في الفرق بين الاجتهاد والتطبيق إن شاء الله تعالى -.

٣ - وبيان أثرها: إذ هذا نتيجة التطبيق، وقد يكون حكماً شرعياً أو تخريج مناط أو تنقيحه أو قاعدة أصولية.

## المبحث الثاني:

الفرق بين «التطبيق الأصولي» وما يشته به:

### المطلب الأول:

الفرق بين «التطبيق الأصولي» و«الاجتهاد»:

قبل بيان الفرق بين التطبيق الأصولي والاجتهاد يحسن بيان معنى الاجتهاد ليصح تصور الفرق بين الاصطلاحين:  
الفرع الأول: تعريف «الاجتهاد» لغة:

هو مأخوذ من «الجهد» وهو بالضم والفتح: الوسع والطاقة، وبالفتح فقط المشقة، والاجتهاد: بذل الوسع في طلب الأمر وهو افتعال من الجُهد - الطاقة (١).

الفرع الثاني: تعريف «الاجتهاد» اصطلاحاً:

اتفقت تعريفات العلماء بأنه بذل الطاقة والجهد (٢)، وأغلبهم نص على

(١) انظر مادة (جهد) في: لسان العرب (٣/١٣٣ - ١٣٥)، وتاج العروس (٧/٥٣٤ - ٥٣٩).  
(٢) ممن خصه ببذل الطاقة دون زيادة «واستفراغ الوسع»: ابن قدامة في روضة الناظر (٢/٣٤٥)، وابن أمير الحاج في التقرير والتحجير (٣/٣٨٨).



أنه استفراغ للوسع، لكن اختلفوا فيما يكون ذلك.

فمنهم من جعله في طلب الصواب دون تخصيص فيما يكون طلب الصواب، ومن ذلك تعريف ابن العربي، حيث عرّف الاجتهاد بقوله: «بذل الجهد واستنفاد الوسع في طلب الصواب»<sup>(١)</sup>.

وهناك من خصص أكثر فجعله في الحكم الشرعي، ومن ذلك تعريف ابن السمعاني<sup>(٢)</sup> حيث عرفه بـ: «استفراغ الوسع وبذل المجهود في طلب حكم شرعي»<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من زاد فخصه في الحكم الشرعي الظني، ومن ذلك تعريف ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> حيث عرفه بـ: «استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي»<sup>(٥)</sup>.

(١) المحصول لابن العربي (ص ١٥٢).

(٢) هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر، التميمي المروزي الحنفي ثم الشافعي، برع في الفقه والأصول، من مؤلفاته: قواطع الأدلة في أصول الفقه، (ت ٤٨٩هـ) بمرو.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٣٥/٥ - ٣٤٥)، طبقات الإسني (٢٩/٢)، طبقات الشافعية للحسيني (ص ١٧٩).

(٣) قواطع الأدلة (٣٠٧/٢)، وانظر: روضة الناظر (٣٤٥/٢).

(٤) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الإسباني، جمال الدين، أبو عمرو، اشتهر بابن الحاجب، برع في الفقه والأصول واللغة، من مؤلفاته: مختصر منتهى السؤل والأمل، المعروف بـ«مختصر ابن الحاجب الأصلي»، وجامع الأمهات، المعروف بـ«مختصر ابن الحاجب الفرعي» وهو في فقه المالكية، الكافية وشرحها في النحو، والشافعية وشرحها في الصرف، (ت ٦٤٦هـ).

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٤٨/٣ - ٢٥٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٤/٢٣ - ٢٦٦)، والوافي بالوفيات (٣٢١/١٩ - ٣٢٦)، وشذرات الذهب (٢٣٤/٥ - ٢٣٥).

(٥) مختصر ابن الحاجب (٣٨٩/٢)، وانظر: التقرير والتحبير (٣٨٨/٣)، وقريب منه تعريف الزركشي حيث خصه بـ: «حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط» [البحر المحيط (١٩٧/٦)].

ويظهر من هذا التعريف الأخير زيادة من يقوم بالاجتهاد وهو الفقيه. وهناك من زاد في التعريف ببيان غاية الاجتهاد وأمدده وهو أن يحس من نفسه العجز عن مزيد استفراغ وسع، ومن ذلك تعريف الآمدي<sup>(١)</sup>؛ حيث عرفه بـ: «استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه»<sup>(٢)</sup>.

والذي أراه أن الأولى تعريف الاجتهاد بـ: «بذل الوسع في طلب حكم شرعي»، وذلك لأن ذكر «استفراغ الوسع» هو من شروط الاجتهاد بأن لا يقف المجتهد حتى يستفرغ وسعه فرأيت حذفه من التعريف.

وكذلك «الفقيه» هو بيان لمن يقوم بالاجتهاد وليس محله التعريف. وكذلك كون الحكم ظني أثرت حذفه خروجاً من الخلاف مع عدم تأثيره على التعريف - والله أعلم -.

### الفرع الثالث: الفرق:

فبعد بيان تعريف «الاجتهاد» وقبله «التطبيق الأصولي» يظهر لي الفرق بين المصطلحين في: إن مقصود الاجتهاد: الحكم الشرعي دون التزام عدم الخروج عن نص معين، ومقصود التطبيق: النص الشرعي دون الالتزام باستخراج أو البحث عن حكم محدد.

بمعنى أن مقصود الاجتهاد طلب الحكم الشرعي<sup>(٣)</sup> في نص واحد إذا

(١) هو: علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، برع في أصول الدين وأصول الفقه والمنطق، له مؤلفات عديدة منها: الإحكام في أصول الأحكام، منتهى السؤل في علم الأصول، غاية المرام في علم الكلام، لباب الألباب، (ت ٥٦٣١هـ).

انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (٢١/٢٢٥ - ٢٣١)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/٣٠٦ - ٣٠٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٧٩ - ٨٠).

(٢) الإحكام للآمدي (٤/١٧٩).

(٣) قال العضد في شرح قول ابن الحاجب - بعد تعريفه الاجتهاد -: «وقد علم المجتهد والمجتهد فيه»: (والمجتهد فيه حكم ظني شرعي عليه دليل) [شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/٩٠)].



لم يكن الحكم المطلوب إلا في نص، وفي أكثر من نص إذا كان الحكم في أكثر من نص شرعي، والمجتهد خلال نظره في النص لا ينظر إلا في دلالة على الحكم الذي يطلبه وإن اشتمل على أحكام أخرى مع استحضاره للنصوص الأخرى حتى لا يكون فيها ما ينسخ أو يخصص أو يقيد أو يفسر...

أما في التطبيق فالمقصود النص الشرعي وبيان ما فيه من أحكام شرعية أو قواعد أصولية أو تخريج مناط أو تحقيقه، دون البحث في الأحكام التي دلّ عليها النص، هل نُسخت أو خُصصت أو قيدت...؛ فلا يحتاج استحضار النصوص الأخرى.

فالذي يظهر أن التطبيق مرحلة من مراحل الاجتهاد فهي أخص من الاجتهاد؛ إذ في الاجتهاد جمع للنصوص التي هي مظنة الحكم ثم إعمال القواعد الأصولية فيها - التطبيق - ثم الترجيح.

## المطلب الثاني:

الفرق بين «التطبيق الأصولي» و«تخريج الفروع من أو على الأصول»:

بيان الفرق بين المصطلحين أبين المقصود بمصطلح «تخريج الفروع على أو من الأصول» ليصح تصور الفرق بين الاصطلاحين:

الفرع الأول: «تخريج الفروع من أو على الأصول» اصطلاحاً:

بالبحث عمن عرّف هذا المصطلح وجدت أن الأكثر على تخصيص «تخريج الفروع على الأصول» بالذكر دون «تخريج الفروع من الأصول» ومن ذلك الكتب المصنفة بهذا العنوان<sup>(١)</sup>، وأن هذه الكتب توضح الهدف وإنه

(١) ككتاب تخريج الفروع على الأصول لشهاب الدين محمود الزنجاني (ت ٦٥٦هـ)، وكتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبد الله محمد التلمساني (ت ٧٧١هـ)، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين عبدالرحيم الإسني (ت ٧٧٢هـ).



بيان الأصول التي نشأ عنها الخلاف في الفروع وكيف أثر في الفروع، وإن في ذلك درجة لاستنباط الفروع من الأصول<sup>(١)</sup>، فكان صنيعهم في كتبهم أن يأتوا بالأصل، ثم بما يتخرج منه من الفروع.

أما بالنسبة لتعريف هذا النوع، فقد وقفت على تعريفات، منها تعريف الدكتور يعقوب الباحسين في كتابه «التخريج عند الفقهاء والأصوليين» حيث قال: (هو العلم الذي يبحث عن علل أو مآخذ الأحكام الشرعية، لرد الفروع إليها بياناً لأسباب الخلاف، أو لبيان حكم ما لم يرد بشأنه نص عن الأئمة بإدخاله ضمن قواعدهم أو أصولهم)<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك تعريف عثمان شوشان في كتابه «تخريج الفروع على الأصول» حيث ذكر أنه يريد أن يعرفه باعتبارين: باعتبار الإضافة، وباعتبار أن «تخريج الفروع على الأصول» لقبٌ على علم معين.

أما باعتبار الإضافة: فعرفه بقوله: «هو استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية وفق أو بواسطة القواعد الأصولية» واعتبره المعنى المعتمد في بحثه<sup>(٣)</sup>.

وأما باعتبار اللقبية: فعرفه بأنه: (العلم الذي يُعرف به استعمال القواعد الأصولية في استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية)<sup>(٤)</sup>.

أما إذا استُبدلت «على» بـ«من» لتصبح العبارة «تخريج الفروع من الأصول» فقد عرّف الدكتور جبريل بن المهدي ميغا هذا النوع بأنه:

(١) انظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص ٣٤ - ٣٥)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي (ص ٤٦ - ٤٧).

(٢) التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص ٥١).

(٣) تخريج الفروع على الأصول لعثمان شوشان (١/٦٣ - ٦٤).

(٤) نفس المصدر (١/٦٧).





(استخراج الأحكام الفرعية واستنباطها من الأدلة الشرعية التفصيلية، التي هي مصادر الأحكام في الإسلام بواسطة القواعد الأصولية)<sup>(١)</sup>.

فهذه بعض التعريفات، ولي عليها بعض الملحوظات:

١ - تعريف الدكتور الباحثين أقرب إلى أن يكون تعريفاً لتخريج الأصول من الفروع؛ حيث ذكر أنه يأتي للحكم الشرعي فيبحث عن علته أو مأخذه ليتوصل إلى الأصل أو القاعدة التي اعتمد عليها الإمام ليرد الخلاف في الفرع إليها، أو لينسب أصلاً أو قاعدة للإمام يستعين بها على تعريف رأيه فيما لم ينطق بحكمه من الفروع.

٢ - أن التعريف الإضافي عند شوشان هو في الواقع تعريف اصطلاحي.

٣ - اتفاق المعنى الإضافي لتخريج الفروع على الأصول عند شوشان مع تعريف تخريج الفروع من الأصول عند الدكتور جبريل، وأن هذا النوع على هذا هو: الاجتهاد بعينه، وأن التعريف اللقبى عند شوشان هو تععيد الاجتهاد.

### التعريف المختار:

وبعد الملحوظات السابقة، أقول: إن في تعريف هذا النوع يظهر أمران ينبغي مراعاتهما في التعريف:

أولهما: إن هذا النوع اعتبره البعض علماً قائماً بنفسه - كالدكتور جبريل في رسالته -، وفيه كتب مصنفة، فيجدر مراعاتها والإتيان بما يصف ذلك العلم، وعلى اعتبار هذا الأمر لعل التعريف يكون: إنه علم يذكر فيه القواعد الأصولية وما وقع فيها من خلال وما نشأ عن ذلك من فروع.

أما الثاني: ما يصدق عليه تركيب الألفاظ وهو ما راعاه شوشان في التعريف الإضافي والدكتور جبريل في تعريفه.

فبعد بيان هذين الأمرين، أجمع بينهما بأن التعريف المختار هو: (ذكر

(١) دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول - رسالة دكتوراه - (٦٩/١).

القاعدة الأصولية وما وقع فيها من خلاف - إن كانت خلافية - وبيان الفروع المستنبطة من الأدلة الشرعية التفصيلية بواسطة تلك القاعدة) وأختار أن أسمه بـ «تخريج الفروع من الأصول» لمعنى ابتداء الغاية في «من» الصادق على التعريف، فهو أولى من «تخريج الفروع على الأصول» - والله أعلم - .

**الفرع الثاني: الفرق:**

فبعد بيان مصطلح «تخريج الفروع من الأصول» وقبله «التطبيق» يظهر الفرق بينهما من ناحية الموضوع، فموضوع «التطبيق» هو: النص الشرعي، وموضوع «تخريج الفروع من الأصول» هو: القاعدة الأصولية.

فالغاية في «التطبيق» هي بيان ما اشتمل عليه النص الواحد من أحكام باستخدام قواعد أصولية متعددة، والغاية في «تخريج الأصول من الفروع» بيان الفروع الفقهية المستندة لقاعدة أصولية واحدة وإن كانت مستنبطة من أكثر من نص - والله أعلم - .

### المبحث الثالث:

#### فوائد التطبيق الأصولي وحكمه وموضوعه:

#### المطلب الأول:

##### فوائد التطبيق الأصولي:

المتأمل للتطبيق الأصولي يجد له عدة فوائد بعضها يتصل بما التطبيق طريق له وهو الاجتهاد، ومن هذه الفوائد:

١ - تحقيق ما نص عليه العلماء من أن غاية علم أصول الفقه وفائده هي الوصول للحكم الشرعي من دليله<sup>(١)</sup>.

(١) قواطع الأدلة (١٢/١)، الإحكام للآمدي (٢١/١)، مختصر ابن الحاجب الأصلي (٣٢/١).



٢ - تنمية الملكة لدى الأصولي حتى إذا استوت على سوقها وعضدتها شروط المجتهد الأخرى - كما سيأتي بيانه في شروط المُطَبِّق إن شاء الله - أصبح من المجتهدين.

٣ - تعزيز الجانب الفقهي عند الأصولي فالأصولي (كالطبيب الذي لا عقار عنده، والفقيه كالعطار الذي عنده كل عقار، ولكن لا يعرف ما يضر ولا ما ينفع، وقيل: الأصولي كصانع السلاح، وهو جبان لا يحسن القتال به، والفقيه كصاحب سلاح ولكن لا يحسن إصلاحها إذا فسدت ولا جماعها إذا صدعت)<sup>(١)</sup>.

٤ - أن التطبيق يساعد على الوصول للحكم الشرعي بدليله مما يؤدي لانسراح الصدر للحكم الشرعي وأداء العبادة عن يقين بأن ذلك دين الله<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني:

### حكم التطبيق:

الذي يظهر أن في ذلك تفصيل:

أولاً: بالنسبة للمجتهد الذي يريد الاجتهاد في مسألة فإنه يجب عليه التطبيق بأن يُعمل القواعد الأصولية في كل نص شرعي هو مظنة ذلك الحكم.

جاء في «التحبير شرح التحرير»: (هو - أي: معرفة أصول الفقه -: فرض عين على من أراد الاجتهاد والفتوى والقضاء)<sup>(٣)</sup>، وما ذلك إلا لحاجته للأصول في التطبيق (فإن كل فقه لم يخرج على القواعد فليس بشيء)<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر المحيط (١٣/١).

(٢) الإبهاج شرح المنهاج (٦/١).

(٣) (١٩٠/١).

(٤) الذخيرة (٥٥/١).

ثانياً: التطبيق المجرد عن الاجتهاد والمقتصر على نص واحد وإعمال القواعد الأصولية فيه وبيان أثرها من أحكام وغيرها دون النظر في النصوص الأخرى التي قد تكون ناسخة أو مخصصة أو مقيدة أو مفسرة؛ فإن هذا النوع أرى جوازه، بل لا يبعد أن يكون فرض كفاية؛ من أجل تكوين الدربة لدى المُطَبِّق ليكون من أهل الاجتهاد مستقبلاً؛ إذ (يجب أن يجتمع العلم بالأصول والأحكام في كل واحد من أهل الكفاية، ولا يختص بكفاية العلم بالأحكام فريق، وبكفاية العلم بالأصول فريق، فإن تفرد بعلم الأحكام فريق وبعلم الأصول فريق لم يسقط بواحد منهما فرض الكفاية في الأحكام والأصول؛ لأن الأحكام فروع وأصول، والأصول موضوعة للفروع فلم يجز انفراد أحدهما عن الآخر)<sup>(١)</sup>.

لكن لا يعتمد على ما يثمره التطبيق من أحكام حتى يكمل مراحل الاجتهاد باستفراغ الوسع في النظر في النصوص الشرعية ثم الترجيح بينها - والله أعلم -.

### المطلب الثالث:

#### موضوع التطبيق:

وموضوعه هو: النص الشرعي، وذلك بإعمال القواعد الأصولية فيه وبيان أثرها عليه.

### المبحث الرابع:

#### شروط المُطَبِّق وَمَنْ يَقُومُ بِالتَّطْبِيقِ:

#### المطلب الأول:

##### شروط المُطَبِّق:

بيان الفرق بين «الاجتهاد» و«التطبيق» وأن «التطبيق» مرحلة من مراحل «الاجتهاد»؛ فإنه يظهر عدم اشتراط كل شروط «المجتهد» في «المُطَبِّق»، ولهذا فالذي آراه أن شروط المُطَبِّق هي:

(١) قواطع الأدلة (٢٥/١).



١ - الإسلام: ليعتقد صحة النص الذي يستنبط منه.

٢ - فقه النفس<sup>(١)</sup>.

٣ - معرفة بنصب الأدلة وشروطها.

٤ - معرفة أصول الفقه، فهي عماد التطبيق.

٥ - معرفة اللغة والنحو، والمقصود القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة، ويستولي به على مواقع الخطاب ودرك دقائق المقاصد منهما<sup>(٢)</sup>.

أما معرفة آيات الأحكام وأحاديث الأحكام ومواطن الإجماع والناسخ والمنسوخ ومعرفة وجوه الترجيح، فلا أرى اشتراطها إذ هي إنما اشترطت في المجتهد لأنه يطلب الحكم الشرعي فلا بد من الإحاطة بمظانه من آيات وأحاديث، ومن ثم تبيين الناسخ والمنسوخ منها، والترجيح بعد ذلك، وهذا لا يحتاج إليه في التطبيق؛ إذ المطبق يتجه لنص واحد دون النظر للنصوص الأخرى، ومما يؤيد هذا أن المجتهد الجزئي - عند من أجاز تجزؤ الاجتهاد<sup>(٣)</sup> - لما كان نظره في مسألة معينة لم يشترط عليه من الآيات والأحاديث وغيرها إلا ما يتعلق في الباب الذي يريد الاجتهاد فيه، وهاهنا المطبق لما لم يحتج لذلك في نظره في النص الشرعي وأثر القواعد الأصولية عليه لم يشترط ذلك فيه.

(١) أي: شدة الفهم. انظر: شرح المحلي على جمع الجوامع (٣٨٢/٢).

(٢) هذه الشروط أخذتها من شروط المجتهد، فأبقيت من شروط المجتهد ما يتعلق بالمطبق، وانظر شروط المجتهد في: المعتمد (٩٢٩/١ - ٩٣٣)، العدة لأبي يعلى (١٥٩٤/٥ - ١٦٠٠)، البرهان (١٣٣٠/٢ - ١٣٣٣)، قواطع الأدلة (٣٠٣/٢ - ٣٠٧)، المستصفي (٣٨٢/٢ - ٣٨٩)، الإحكام للآمدي (١٩٨/٤ - ١٩٩)، كشف الأسرار (٢٠/٤ - ٢١)، جمع الجوامع (٣٨٢/٢ - ٣٨٥)، البحر المحيط (١٩٩/٦)، شرح الكوكب المنير (٤٥٧/٤ - ٤٦٧)، فواتح الرحموت (٤٠٥/٢).

(٣) روضة الناظر (٣٥٣/١)، الإحكام للآمدي (١٩٩/٤).

وأما الدربة فلا أرى اشتراطها، بل التطبيق طريق للدربة المشترطة في المجتهد.

وأما تفاريع الفقه فقد اختلف في اشتراط معرفتها للمجتهد، وفي ذلك يقول الغزالي<sup>(١)</sup>: (وكيف يحتاج إلى تفاريع الفقه، وهذه التفاريع يولدها المجتهدون ويحكمون فيها بعد حيازة منصب الاجتهاد، فكيف تكون شرطاً في منصب الاجتهاد وتقدم الاجتهاد عليها شرطاً؟)<sup>(٢)</sup>، فإذا كان هذا في الاجتهاد فعدم اشتراطها في التطبيق أولى.

## المطلب الثاني:

من يقوم بالتطبيق:

الفرع الأول: المجتهد:

من خلال الشروط الماضية يتضح أن المجتهد تتوفر هذه الشروط فيه وزيادة، فلا شك أنه من أهل الاجتهاد، وقد نص العلماء على أن المستثمر والمستفيد هو المجتهد<sup>(٣)</sup>.

الفرع الثاني: الفقيه:

إن قلنا: «الفقيه» هو «المجتهد» فهو مثله، أما إذا كان المراد به الفروع الذي يحفظ الأحكام الشرعية دون اجتهاد في الوصول إليها فإن لم يكن أصولياً فليس من أهل التطبيق لعدم توفر شروط المطبق فيه، وأما إن كان أصولياً فيأتي فيما بعد.

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد، الغزالي الطوسي الشافعي، برع في الفقه والأصول، من مؤلفاته: المستصفى، والوسيط، وإحياء علوم الدين، (ت ٥٠٥هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٩١/٦ - ٢١٩)، طبقات الشافعية للإسنوي (٢/٢٤٢)، طبقات الشافعية للحسيني (ص ١٩٢).

(٢) المستصفى (٢/٣٨٨).

(٣) انظر: المستصفى (١/٣٩)، الإبهاج شرح المنهاج (١/٢٤).



وفي تنويع مفهوم الفقيه يقول التفتازاني<sup>(١)</sup>: (ظاهر كلام القوم أنه لا يتصور فقيه غير مجتهد، ولا مجتهد غير فقيه على الإطلاق...، هذا وقد شاع إطلاق الفقيه على مَنْ يعلم الفن وإن لم يكن مجتهداً)<sup>(٢)</sup>، ويقول المحلي<sup>(٣)</sup> في بيان وجه الجمع والتفرقة بين الفقيه والمجتهد: (فأما قولهم المتقدم: «الفقيه المجتهد» وكذا عكسه الآتي في كتاب الاجتهاد فالمراد بيان الماصدق؛ أي: ما يصدق عليه الفقيه هو ما يصدق عليه المجتهد وبالعكس، لا بيان المفهوم - وإن كان هو الأصل في التعريف - لأن مفهومهما مختلف)<sup>(٤)</sup>، وعلّق البناني<sup>(٥)</sup> على هذا بـ: (إذ مفهوم الفقيه: العالم بالأحكام الشرعية العملية... إلخ، ومفهوم المجتهد: المستفرغ وسعه في تحصيل ظن بحكم)<sup>(٦)</sup>.

(١) هو: مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني الحنفي، برع في عدد من العلوم، له مؤلفات منها: التلويح على التوضيح، وحاشيته على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، شرح العقائد النسفية، (ت ٧٩٣هـ).

انظر ترجمته في: البدر الطالع (٢/ ٣٠٣ - ٣٠٥)، الفتح المبين (٢/ ٢١٤).

(٢) حاشية التفتازاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/ ٣٨٩).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، جلال الدين أبو عبدالله المحلي الشافعي، برع في التفسير والأصول، له مصنفات منها: تفسير الجلالين إذ ابتدأه الجلال المحلي وأتمه الجلال السيوطي، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع، وشرح الورقات، (ت ٨٦٤هـ).

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٧/ ٣٠٣ - ٣٠٤)، طبقات المفسرين للأدنه وي (ص ٣٣٦ - ٣٣٧)، البدر الطالع (٢/ ١١٥ - ١١٦).

(٤) شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ٤١).

(٥) هو: عبدالرحمن بن جاد الله البناني المغربي، المالكي، نزيل مصر، برع في الفقه والأصول، من مؤلفاته: حاشية على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه، وتعليق على المقامة الصحفية للأدكاوي، (ت ١١٩٨هـ).

انظر ترجمته في: عجائب الآثار (٢/ ١٢٢)، اكتفاء القنوع (ص ٤٩٤)، الأعلام (٣/ ٣٠٢)، معجم المؤلفين (٢/ ٨٦).

(٦) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ٤١).

### الفرع الثالث: «الأصولي»:

الأصولي الذي توفرت فيه شروط المطبق ولم يبلغ رتبة الاجتهاد، فالذي يظهر جواز التطبيق منه؛ ومما يؤيد هذا أمور:

**أولها:** أن عماد التطبيق هو القواعد الأصولية وهي متوفرة فيه، بل العلم بالقواعد الأصولية هو من أهم شروط المجتهد - الذي هو أعلى مرتبة من المطبق - وفي ذلك يقول ابن قدامة<sup>(١)</sup>: (شرط المجتهد: إحاطته بمدارك الأحكام وهي الأصول...)<sup>(٢)</sup>.

**ثانيها:** أن في الاجتهاد - الذي هو أعلى مرتبة من التطبيق - يتوقف حصول الحكم من الدليل التفصيلي - الذي هو محل الاجتهاد - على أشياء ثلاثة:

**الأول:** جعل الدليل التفصيلي مقدمة صغرى والدليل الإجمالي مقدمة كبرى.

**الثاني:** معرفة المرجحات.

**الثالث:** صفات المجتهد<sup>(٣)</sup>.

وهذه الثلاثة هي في الاجتهاد في الحكم والذي يظهر أنه في التطبيق لا يحتاج إلى الثاني - معرفة المرجحات - ولا إلى كل الثالث، بل إلى

(١) هو: عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر، موفق الدين أبو محمد المقدسي الحنبلي، برع في أصول الدين، والفقه، وأصول الفقه، له مؤلفات عدة، منها: المغني، روضة الناظر وجنة المناظر، لمعة الاعتقاد، (ت ٦٢٠هـ).

انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢٨١/٣ - ٢٩٨)، المنهج الأحمد (١٤٨/٤ - ١٦٤)، تسهيل السابلة (٧٦٢/١ - ٧٦٦).

(٢) روضة الناظر (٣٤٥/٢).

(٣) حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع (٣٦/١).





بعض شروط المجتهد المذكورة في شروط المُطبّق؛ وعليه فالأول وما يحتاج إليه من الثالث متحقق في الأصولي.

ثالثها: نص العلماء على أن فائدة وغاية علم أصول الفقه هو الوصول إلى الأحكام الشرعية، فلعل ذلك لأنه يُمكن من التطبيق الذي هو من مراحل الاجتهاد.

رابعها: اعتبار بعض العلماء لخلاف الأصولي في عدم انعقاد الإجماع مع وجوده<sup>(١)</sup>، فيه إشارة لإمكانية نظر الأصولي في النص الشرعي واستنباط ما اشتمل عليه من أحكام.



(١) الذخيرة (١١٧/١).



## القسم الثاني: تطبيقي

وفيه تطبيق للقواعد الأصولية على أحاديث باب السواك في كتاب عمدة الأحكام وفق المنهج الذي قررته في القسم التأصيلي .  
وقد اخترت كتاب «عمدة الأحكام»؛ لكونه اختص بأحاديث الأحكام، وقد انتخبها من الصحيحين .

### المبحث الأول: التطبيق على الحديث الأول:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ - وَفِي رِوَايَةٍ: بِالنِّيَّةِ - وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» .  
التطبيق الأصولي على الحديث:

«عن»: أجمع العلماء على أن الإسناد المتصل بالصحابي لا فرق بين أن يأتي بلفظ: «عن» أو بلفظ: «سمعت» أو بلفظ: «قال»، أو بلفظ: «أن» .

(١) هو: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى، أبو عبدالله، القرشي المدني، الفاروق، كناه النبي ﷺ أبا حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، له موافقات مع ربه في بضعة عشر موضعاً، (ت ٢٤هـ) .  
انظر ترجمته في: أسد الغابة (٤/ ١٥٦ - ١٩٢)، الإصابة (٤/ ٥٨٨ - ٥٩٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٤١٢) .



واختُلِفَ في «عن» إذا أتت ممن دون الصحابي، فقليل: إنها من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره، ولعل الراجح فيها: إنها من قبيل المتصل بشرط أن لا يكون المُعْنِين مدلساً، وبشرط إمكان اللقاء بين بعضهم البعض<sup>(١)</sup>.

«قال»: فعل ماضٍ في سياق الإثبات فأفاد الإطلاق<sup>(٢)</sup>، ومقول القول بعده - وهو: «سمعت...» - تقييد له.

«سمعت»: فعل ماضي في سياق الإثبات فأفاد الإطلاق، وقوله: «رسول الله ﷺ» تقييد له، وقد اختلف في المنصوبين بعد «سمعت» على قولين:

**الأول:** أن المنصوب الأول مفعول به، وجملة «يقول» حال، وهذا الذي عليه الجمهور.

ثم الأول على تقدير حذف مضاف، أي: سمعت كلام رسول الله ﷺ؛ لأن السمع لا يقع على الذوات، ثم بيّن هذا المحذوف بالحال المذكورة، وهي: «يقول»، وهي حال مبينة لا يجوز حذفها.

**الثاني:** أن الواقع بعد «سمعت» إن كان مما يسمع تعدت إلى مفعول واحد، نحو: سمعت القرآن والحديث، وإن كان مما لا يسمع، تعدت إلى مفعولين، نحو: «سمعت رسول الله ﷺ يقول»، فجملة يقول على هذا مفعول ثان<sup>(٣)</sup>.

«رسول الله ﷺ»: «رسول» مفرد مضاف إلى معرفة فأفاد العموم<sup>(٤)</sup>،

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٦/١)، الإعلام لابن الملقن (١٦٦/١ - ١٦٧)، تدريب الراوي (٢١٤/١ - ٢١٥)، شرح الكوكب المنير (٤٨١/١ - ٤٨٢).

(٢) البحر المحيط (١٢٠/٣).

(٣) النكت للزركشي (ص ٥).

(٤) البحر المحيط (١٠٨/٣)، شرح الكوكب المنير (١٣٦/٣).

وهو عموم مراد به الخصوص، وهو محمد ﷺ؛ بدليل تاريخ الرواية فهو الذي لاقاه الراوي.

أو نقول: هو حقيقة شرعية في محمد ﷺ.

و«ال» في لفظ الجلالة عهدية فلا تفيد العموم<sup>(١)</sup>، والمراد العهد الذهني، أي: الإله الذي يعهده من خاطبهم الراوي وهو الواحد الأحد جلّ جلاله.

«يقول»: فعل مضارع في سياق الإثبات فأفاد الإطلاق، ومقول القول بعده مقيد له، وهو قوله: «إنما الأعمال بالنيات...».

«إنما»: أداة حصر<sup>(٢)</sup>، وهنا حصر مطلق للأعمال بالنيات<sup>(٣)</sup>، وهو من حصر الموصوف على الصفة<sup>(٤)</sup>.

وقد يفهم الحصر من تعريف المسند إليه<sup>(٥)</sup> هنا تعريف الجنس المفيد لقصر جنس العمل على المقترن بالنية<sup>(٦)</sup>.

والمعنى: ليست صحة الأعمال إلا بالنيات<sup>(٧)</sup>، على تقدير الصحة فقط، وعلى القول بعموم المقتضى؛ يكون المعنى: ليست صحة الأعمال وكمالها إلا بالنيات.

(١) أصول السرخسي (١٦٠/١ - ١٦١).

(٢) روضة الناظر (١٨٥/٢)، مختصر ابن الحاجب (١٨٢/٢).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٥٤/١٣)، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٦٣/١ - ٦٦)، وعمدة القاري (٢٥/١).

(٤) العدة للصنعاني (٦٥/١).

(٥) روضة الناظر (١٨٥/٢)، مختصر ابن الحاجب (١٨٣/٢).

(٦) الإعلام لابن الملقن (١٧٣/١)، فتح الباري (١٢/١)، عمدة القاري (٢٦/١)، العدة للصنعاني (٦٣/١).

(٧) العدة للصنعاني (٦٧/١).



«إنما الأعمال»: يدل دلالة التزامية اقتضائية<sup>(١)</sup> على محذوف هو الصحة أو الكمال أو كلا الأمرين، والذي يحدد المحذوف هو مسألة (هل للمقتضى عموم أو لا؟) بمعنى هل تقدر جميع المضمرات الممكنة أو لا<sup>(٢)</sup>؟ والجمهور على تقدير ما دل الدليل على أنه المراد؛ لأنه هو الذي تُسد به الحاجة، ويجب التوقف فيما تقتضيه الحاجة على قدر الضرورة، فتقدر الصحة<sup>(٣)</sup>.

«الأعمال»: جمع تكسير محلى بالألف واللام الاستغراقية فأفاد العموم<sup>(٤)</sup>، فشمّل أعمال القلوب وأعمال الجوارح أقوالاً وأفعالاً.

أما التروك فلم أجد من نص على دخولها ممن شرح الحديث - على حسب اطلاعي -، والذين لم ينصوا إما لم يتطرقوا للتروك أساساً<sup>(٥)</sup>، أو أنهم صرحوا بعدم دخولها معللين ذلك بأنها مقابلة للأعمال لغة وقسيمة لها لا قسماً منها<sup>(٦)</sup>، أقول: ومن يرى أن التروك أفعال فإنها تكون داخله هنا، ومن لم ير دخول التروك تحت «إنما الأعمال بالنيات» لعلها تدخل عنده تحت «وإنما لكل امرئ ما نوى» على ما سيأتي بيانه في شرح «وإنما لكل امرئ ما نوى».

والاستغراق هنا يشمل أيضاً جميع الأعمال عبادية وغيرها، وقد خصه بعضهم في العبادية فقط<sup>(٧)</sup>.

(١) أصول السرخسي (٢٤٨/١)، الإحكام للآمدي (٨١/٣ - ٨٢)، مختصر ابن الحاجب (١٧١/٢).

(٢) أصول السرخسي (٢٤٨/١)، الإحكام للآمدي (٣٠٧/٢)، مختصر ابن الحاجب (١١٥/٢).

(٣) الإعلام لابن الملقن (١٧٣/١)، فتح الباري (١٣/١ - ١٤)، عمدة القاري (٣٢/١).

(٤) روضة الناظر (١٠٧/٢).

(٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٦٩/١).

(٦) فتح الباري (١٣/١ - ١٤)، العدة للصنعاني (٧١/١).

(٧) فتح الباري (١٣/١)، العدة للصنعاني (٧٥/١).

«بالنيات»: الباء للمصاحبة.

و«النيات»: جمع مؤنث سالم محلى بالألف واللام الاستغراقية فأفاد العموم<sup>(١)</sup>.

«النية»: مفرد محلى بالألف واللام الاستغراقية فأفاد العموم<sup>(٢)</sup>.

والنيات جميع نية بالتشديد والتخفيف، فالتشديد هو المشهور من نوى ينوي، والتخفيف من ونى من وعد يعد عدة، ومعنى «ونئ» أبطأ وتأخر، وأطلق هنا؛ لأن النية تحتاج في تصحيحها إلى إبطاء كذا قيل<sup>(٣)</sup>.

والنية التي من باب نوى ينوي هي: انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً، والشارع خصها بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لابتغاء رضوان الله وامتنال حكمه<sup>(٤)</sup>.

واختلف في المراد بالنية في هذا الحديث، فمنهم من حملها على المعنى الشرعي<sup>(٥)</sup>، ومنهم من حملها على المعنى اللغوي، وجعل تقسم النية التي في الحديث باعتبار بواعثها<sup>(٦)</sup>.

أما وجه الإفراد والجمع في «النية» في الحديث: إنه بالإفراد مصدر، وبالجمع باعتبار اختلاف أنواعها ومعانيها، فمتى أريد مطلق النية من غير نظر إلى أنواعها تعين الأفراد، ومتى أريد ذلك جُمعت<sup>(٧)</sup>.

(١) روضة الناظر (١٠٧/٢).

(٢) أصول السرخسي (١٦٠/١ - ١٦١)، روضة الناظر (١٠٧/٢)، البحر المحيط (٨٤/٣)، شرح الكوكب المنير (١٣٣/١).

(٣) العدة للصنعاني (٥٦/١).

(٤) لسان العرب مادة «نوى» (٢٤٩/١٥)، الإعلام لابن الملقن (١٧٨/١)، فتح الباري (١٣/١)، عمدة القاري (٢٣/١)، العدة للصنعاني (٥٦/١).

(٥) الإعلام لابن الملقن (١٧٨/١).

(٦) فتح الباري (١٣/١)، العدة للصنعاني (٥٧/١).

(٧) الإعلام لابن الملقن (١٧٧/١).



«كل امرئ»: كل أداة عموم فشملت جميع العباد.

«ما نوى»: «ما» اسم موصول بمعنى الذي، وهي صيغة عموم<sup>(١)</sup> فتشمل جميع الأمور.

و«نوى»: فعل ماضٍ في سياق الإثبات فأفاد الإطلاق.

و«إنما لكل امرئ ما نوى»: «الواو» استئنافية<sup>(٢)</sup>.

و«اللام» في «لكل»: للاستحقاق<sup>(٣)</sup>.

وجملة: «وإنما لكل امرئ ما نوى» تدل بمنطوقها على: إن من نوى شيئاً حصل له، وتدل بمفهومها المخالف - مفهوم الحصر<sup>(٤)</sup> - على: أن كل ما لم ينوه فلا يحصل له؛ ومن هنا قيل: إن حديث «إنما الأعمال بالنيات» ثلث العلم<sup>(٥)</sup>.

لكن العموم في المنطوق - وهو أن من نوى شيئاً حصل له - لعله مخصوص بدلالة الحس<sup>(٦)</sup>؛ فإنه ليس كل ما نواه المرء يحصل له واقعاً، إلا إذا كان المراد الثواب وعدمه.

وكذلك مفهوم المخالفة وهو أن كل ما لم ينوه فلا يحصل له - وإنما بنيته على عموم المفهوم<sup>(٧)</sup> - مخصوص بمسائل منها:

(١) أصول السرخسي (١٥٦/١)، روضة الناظر (١٠٨/٢).

(٢) شرح الكوكب المنير (٢٣٢/١).

(٣) البحر المحيط (٢٧١/٢)، شرح الكوكب المنير (٢٥٥/١).

(٤) الإحكام للآمدي (١٢١/٣).

(٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٧٦/١)، الإعلام لابن الملقن (١٩٦/١)، فتح الباري (١١/١)، عمدة القاري (٢١/١).

(٦) انظر التخصيص بدلالة الحس: روضة الناظر (١٣٩/٢)، شرح الكوكب المنير (١٧٨/٣).

(٧) الإحكام للآمدي (٣١٥/٢)، مختصر ابن الحاجب (١١٩/٢).



- ١ - ذكر الله كالتمسيح، فإنه لا يحتاج إلى نية؛ لأنه يتميز بنفسه.
  - ٢ - الألفاظ الصريحة في الطلاق والنكاح ونحوها من المعاملات.
  - ٣ - من حج أو اعتمر عن غيره ولم يكن قد أدى ذلك من نفسه، فإنه ينقلب له مع إنه نواه عن غيره.
  - ٤ - إذا أحرم بالحج في غير أشهره، فإنه ينقلب عمرة.
- وغير ذلك مما يعرفه ممن تتبع فروع الكليات<sup>(١)</sup>.
- قوله: «إنا الأعمال بالنيات - وفي رواية: بالنية - وإنما لكل امرئ ما نوى»، ثم قوله: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله...» الحديث عام عطف عليه بعض أفرادها، مما حقق العموم، فعلى رأي الجمهور: لا يقتضي التخصيص، وعلى رأي الحنفية يقتضيه<sup>(٢)</sup>.
- قوله: «فمن كانت»، «ومن كانت»: «من» أتت في المجازاة فهي للعموم<sup>(٣)</sup>، فتشمل جميع العباد ذكوراً وإناثاً.
- «من كانت هجرته إلى الله ورسوله»: علة لترتب الحكم عقيب مقتراً بالفاء<sup>(٤)</sup>.

«هجرته»: نكرة مضافة إلى معرفة؛ فتعم جميع أنواع الهجرة.

ومعنى الهجرة لغة: الترك، وهي هنا واردة في لسان الشرع فتحمل على المعنى الشرعي، وهو: ترك ما نهى الله عنه، وأيضاً الهجرة من بلد الشرك، والهجرة من بلد خوف إلى بلد أمن - كالهجرتين إلى الحبشة،

(١) العدة للصنعاني (٧٦/١).

(٢) مختصر ابن الحاجب (١٢٠/٢)، البحر المحيط (٢٢٦/٣)، التقرير والتحبير (٢٨٦/١) - (٢٨٨).

(٣) أصول السرخسي (٢٥٥/١)، روضة الناظر (١٠٨/٢).

(٤) روضة الناظر (٢٢٤/٢)، البحر المحيط (١٩٨/٥).





وكالهجرة إلى المدينة قبل خروجه ﷺ إليها - ، وأيضاً هجرة القبائل إلى النبي ﷺ لتعلم الأحكام ثم تعود إلى بلادها.

والحديث هنا قيل إنه ورد على سبب خاص وهو أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضل الهجرة، وإنما هاجر ليتزوج بامرأة اسمها أم قيس، فسمي مهاجر أم قيس<sup>(١)</sup>.

فتأتي مسألة (هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟) والعموم هنا مستقل بنفسه عن السبب فالعبرة بعمومه لا بخصوص السبب<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله»، وقوله: «فهجرته إلى الله ورسوله»: لم يقع التغاير بين الشرط والجزاء، فلا بد من التقدير، فيقدر الشرط - وهو الأول - بالنية، ويقدر الجزاء - وهو الثاني - بالحكم، أي: مَنْ كانت هجرته إلى الله ورسوله نيةً فهجرته إلى الله ورسوله حكماً<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إذا اتحد الشرط والجزاء عُلِمَ منه المبالغة<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا تنبيه إلى أصل عظيم في الإخلاص، وهو إرادة عمل الفعل مراداً به وجه الله تعالى وحده خالصاً<sup>(٥)</sup>.

«دنيا»: نكرة في سياق الشرط فتعم<sup>(٦)</sup> كل المخلوقات من الجواهر

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٧٨/١)، الإعلام لابن الملقن (١٩٨/١ - ٢٠٠)،

عمدة القاري (٢١/١ - ٢٢)، العدة للصنعاني (٧٨/١).

(٢) أصول السرخسي (١٦٤/١)، روضة الناظر (١٢٣/٢)، مختصر ابن الحاجب (١٠٩/٢).

(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٨٠/١)، الإعلام لابن الملقن (٢٠١/١)، عون المعبود (٢٠٤/٦).

(٤) العدة للصنعاني (٨٠/١).

(٥) الإعلام لابن الملقن (١٦٢/١).

(٦) البحر المحيط (١١٧/٣).

والأعراض الموجودة قبل الدار الآخرة<sup>(١)</sup>.

«يصيبها»: مضارع في سياق الشرط؛ فيعم<sup>(٢)</sup> أنواع الإصابة، والمراد بالإصابة: الحصول، شبه محصل الدنيا بإصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود<sup>(٣)</sup>.

«امرأة»: هو من ذكر الخاص بعد العام لنكتة الاهتمام به لكونه سبب الحديث، ولزيادة التحذير من الافتتان بالنساء<sup>(٤)</sup>.

«فهجرته إلى ما هاجر إليه»: «ما» هنا عامة؛ لأنها في المجازاة.

قوله: «وإنما لكل امرئ ما نوى» بعد قوله: «إنما الأعمال بالنيات»، اختلف في فائدته:

١ - قيل: إن فائدته اشتراط تعيين المنوي، فإذا كان على الإنسان صلاة فائتة؛ فإنه لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفائتة، بل يشترط أن ينوي كونها ظهراً أو عصراً أو غيرها، ولولا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين<sup>(٥)</sup>.

٢ - وقيل: إن فائدته أن فيه دلالة على أن الأعمال الخارجة عن العبادة قد تفيد الثواب إذا نوى فاعلها القربة، كالأكل والشرب إذا نوى بهما التقوية على الطاعة.

٣ - وقيل: إن هذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى، فذكر الحكم

(١) الإعلام لابن الملقن (٢٠٣/١).

(٢) البحر المحيط (١٢٢/٣ - ١٢٣).

(٣) الإعلام لابن الملقن (٢٠٣/١).

(٤) شرح النووي على مسلم (٥٥/١٣)، النكت (ص ٩)، عمدة القاري (٢٧/١)، العدة للصنعاني (٧٩/١)، عون المعبود (٢٠٤/٦).

(٥) شرح النووي على مسلم (٥٤/١٣)، عمدة القاري (٢٧/١)، عون المعبود (٢٠٣/٦).



بالأولى وأكده بالثانية تنبيهاً على شرف الإخلاص وتحذيراً من الرياء المانع من الإخلاص<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني:

### التطبيق على الحديث الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». التطبيق الأصولي على الحديث:

هذا الحديث يدخل تحت بيان مجمل القرآن بالسنة القولية<sup>(٣)</sup>، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، كما سيأتي بيانه.

«لا يقبل»: «لا» نافية، وهنا لعله نفي لجميع أنواع القبول؛ لأن الفعل مضارع لم يذكر متعلقه من ناحية الكيفية وهو في سياق النفي؛ فكان كنفي المصدر؛ فيفيد العموم.

وقد اختلف في معنى القبول هنا بناء على معناه العام، وهو: إنه ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء.

فقال بعضهم: إن الغرض المطلوب من الصلاة هو الإجزاء؛ فيكون المنفي هو الإجزاء أو الصحة.

(١) انظر في القولين الأخيرين: عمدة القاري (٢٧/١).

(٢) هو: عبدالرحمن بن صخر الدوسي، اشتهر بأبي هريرة، وكان اسمه في الجاهلية عبد شمس، وقد اختلف في اسمه واسم أبيه في الجاهلية والإسلام، صحابي أسلم عام خيبر، ولازم النبي ﷺ إلى وفاته، وكان كثير الرواية عنه، (ت ٥٨هـ)، وقيل غيرها.

انظر ترجمته في: الاستيعاب (١٧٦٨/٤ - ١٧٧٢)، أسد الغابة (٤٧٥/٣)، الإصابة (٢٦٧ - ٢٦٢/١٢)، تهذيب التهذيب (٤٤٤ - ٤٢٥/٧).

(٣) أصول السرخسي (٢٧/١)، الإحكام للآمدي (٣٧/٣).

وقال آخرون: المطلوب هو الإجزاء والثواب؛ فيكون المنفي الإجزاء والثواب، وأطالوا الكلام في ذلك<sup>(١)</sup>.

وأقول: إن الحديث ورد فيه: «صلاة أحدكم» والصلاة هنا عامة فتشمل الفريضة والسنة، ومن المعلوم أن الغرض من صلاة السنة هو الثواب، فلذلك لا أرى أن يخرج من معنى القبول.

الأمر الآخر: إن من يصلي الفريضة غرضه الإجزاء والثواب، فإذا كان ما فعله مجزئاً ولم يثب عليه؛ فإنه لم يتحقق له كل ما هو غرض له.

فلما مضى أرى أن العموم هنا يشمل كل ما يتضمنه معنى القبول من الإجزاء والثواب، وما ورد من أحاديث حُمل فيها نفي القبول على نفي الثواب فقط، فإن ذلك كان لدليل خارجي تولى التخصيص.

وقد جعل بعضهم من الأمور التي يُعرف بها المراد من نفي القبول هل هو نفي الثواب فقط أو نفيه مع الإجزاء؛ أن ننظر في سبب عدم القبول فإن كان معصية - كمن أبق أو أتى عزافاً - فإن القبول المنفي هو الثواب مع إن الصلاة صحيحة إذا استوفت الشروط والأركان، وهذا بخلاف ما إذا لم يكن سبب عدم القبول غير معصية<sup>(٢)</sup>.

«صلاة»: نكرة في سياق النفي، فتعم<sup>(٣)</sup> جميع أنواع الصلوات من مفروضات بأنواعها ومسئونات بأنواعها<sup>(٤)</sup>.

«أحدكم»: مفرد مضاف إلى معرفة، فيعم جميع المخاطبين في

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٨٣/١ - ٩٠)، الإعلام لابن الملقن (٢١٦/١ - ٢١٨)، فتح الباري (٢٣٤/١ - ٢٣٥)، عمدة القاري (٢٤٣/٢).

(٢) عمدة القاري (٢٤٤/٢)، العدة للصنعاني (٨٩/١).

(٣) أصول السرخسي (١٦٠/١)، روضة الناظر (١٠٩/٢)، البحر المحيط (١١٠/٣).

(٤) عون المعبود (٦٠/١).



المجلس، إذا كان الضمير يرجع إلى المخاطبين في نفس المجلس، ويكون غيرهم من المكلفين داخلاً من باب المجاز بإطلاق الخاص وإرادة العام.

أو من باب القياس بإلحاق بقية المكلفين بالمخاطبين بالمجلس<sup>(١)</sup>.

«إذا أحدث»: «إذا» أداة شرط.

و«أحدث»: فعل في سياق الشرط؛ فيكون عاماً لكل ما أوجب الطهارة.

وقوله: «إذا أحدث» هذا علة عدم القبول؛ من باب أنه ذكر هذا اللفظ في سياق الكلام ولو لم يك للتعليل لكان الكلام غير منتظم<sup>(٢)</sup>.

ومفهوم الشرط<sup>(٣)</sup> هنا: إنه لا مانع من قبول الصلاة إلا الحدث، ويُخص منه ما أتت به الأحاديث.

وهنا عموم من ناحية تعلق الحكم بالعلة<sup>(٤)</sup>، فكل ما وجدت العلة وهي الحدث وُجد الحكم وهو عدم قبول الصلاة الذي ينتهي بالغاية الآتي ذكرها.

«حتى يتوضأ»: هذا غاية النفي لقبول صلاة المحدث؛ بأنه إذا توضأ تقبل منه الصلاة.

ومفهوم الغاية هنا: قبول أي صلاة إذا توضأ ما لم يحدث سواء كانت - أي: الصلاة - الأولى أو الثانية، وهو لعله يؤكد مفهوم الشرط الماضي

(١) العدة للصنعاني (٩١/١).

(٢) الإحكام للآمدي (٣٢٢/٣)، مختصر ابن الحاجب (٢٣٤/٢).

(٣) روضة الناظر (١٩٠/٢)، مختصر ابن الحاجب (١٨٠/٢).

(٤) الإحكام للآمدي (٣١٣/٢)، مختصر ابن الحاجب (٨٣/٢).



وهو إنه لا مانع من قبول الصلاة إلا الحدث فلا يشترط أن يتوضأ لكل صلاة.

فيكون هذا الحكم ناسخاً للحكم الثابت في صدر الإسلام وهو إن الوضوء واجب لكل صلاة<sup>(١)</sup>.

وهو يبين ما سبق وأن أشرت إليه بأن هذا الحديث مبين لمجمل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ بأن المعنى: إذا قمتم محدثين<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «حتى يتوضأ»: يدل دلالة اقتضائية على: وصلي؛ لتوقف الصحة شرعاً على ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا يكفي لقبول الصلاة الوضوء فقط، بل لا بد أن يتوضأ ويصلي صلاة مستوفية الشروط والأركان.

وقوله: «حتى يتوضأ»: يفهم منه أن المنع المترتب على الحدث لا يرتفع إلا بالوضوء، وقد دلت الأحاديث على أن التيمم يأخذ حكم الوضوء مع الخلاف في أنه مبيح أو رافع، فالحديث نص في اشتراط الطهارة للصلاة، والتنصيص على الوضوء هو من باب الأغلب، أو لمن كان قادراً على الماء، أو لأن التيمم من أسمائه: الوضوء، قال ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ»<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٩٣/١)، الإعلام لابن الملقن (٢٢١/١).

(٢) العدة للصنعاني (٩٦/١).

(٣) الإحكام للآمدي (٨١/٣ - ٨٢).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب: الجنب يتيمم، ح (٣٣٢)؛ سنن الترمذي، كتاب أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، ح (١٢٤)، وقال الترمذي: (وهذا حديث حسن صحيح)؛ سنن النسائي، كتاب الطهارة، أبواب التيمم، الصلوات بتيمم واحد، ح (٣١١)؛ وصححه الحاكم في المستدرك، كتاب الطهارة، ح (٦٢٧)، وقد ضعفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام (٣٢٨/٣).

(٥) شرح النووي على مسلم (١٠٣/٣)، الإعلام لابن الملقن (٢٢١/١).

## المبحث الثالث:

## التطبيق على الحديث الثالث:

عن عبدالله بن عمرو بن العاص<sup>(١)</sup> وأبي هريرة وعائشة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهم قالوا: قال رسول الله ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

## التطبيق الأصولي على الحديث:

«ويل»: نكرة في سياق الإثبات فتفيد الإطلاق<sup>(٣)</sup>.

أما معنى «ويل»: فورد فيه أنه مصدر في الأصل بمعنى هلاك، ولا فعل له من لفظه.

وقيل: إنه اسم لواد في جهنم<sup>(٤)</sup>.

أقول: ولعل هذا يضعف هنا؛ إذ لا يستقيم أن يكون المعنى: واد في النار للأعقاب من النار، ولو كان المراد ذلك لاكتفى بويل عن «من النار»؛ فلعل الذي يترجح أنه مصدر بمعنى هلاك.

(١) هو: عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم، أبو حمد ويقال أبو عبدالرحمن القرشي السهمي، صحابي، كتب حديث النبي ﷺ في حياته بعد أن أذن له، له نحو (٧٠٠) حديث، (ت ٦٣هـ)، وقيل غيرها.

انظر ترجمته في: الاستيعاب ٩٥٦/٣ - ٩٥٩، أسد الغابة (٣/٣٥٦ - ٣٥٨). سير أعلام النبلاء (٣/٨٠ - ٩٤)، الإصابة (٤/١٩٢ - ١٩٣).

(٢) عائشة هي: عائشة بنت أبي بكر الصديق عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشية التيمية المكية، أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، أفقه نساء الأمة، روت كثيراً من الأحاديث بلغت نحواً من (٢٢١٠) حديثاً، (ت ٥٧هـ).

انظر ترجمتها في: الاستيعاب (٤/١٨٨١ - ١٨٨٥)، أسد الغابة (٧/٢٠٥ - ٢٠٨)، الإصابة (٨/١٦ - ٢٠).

(٣) روضة الناظر (٢/١٦٥)، الإحكام للآمدي (٣/٥).

(٤) صحيح ابن حبان؛ كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضي الله عنهم أجمعين؛ باب: صفة النار وأهلها؛ ح (٧٤٦٧)، الإعلام لابن الملقن (١/٢٣٥)، فتح الباري (١/٢٦٦)، عمدة القاري (٢/٩٠٨).

أما كيف ابتدئ بالنكرة؟ فلأنها دعاء، نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَيَّ إِلَ يَا سَيِّدَ﴾ (١)(٢).

«للأعقاب»: اللام فيه للاختصاص (٣).

وفهم من إضافة الحكم للصفة التعليل بها؛ فعلة الوعيد بالنار هي تركهم لاستيعاب أعقابهم بالغسل.

والعقب: هي مؤخر القدم، وعقب كل شيء: آخره (٤).

والألف واللام في الأعقاب تحتمل أن تكون عهدية وأن تكون غير عهدية: فاحتمال العهدية يأتي من سبب ورود الحديث وأنه رأى قوماً تلوح أعقابهم.

واحتمال العموم فيه من كون (ال) للاستغراق فكل من اتصف بهذه الصفة فالوعيد شامل له (٥).

والأعقاب: يحتمل هنا الحقيقة والمجاز؛ فالحقيقة الوعيد بجعل العقب المتروك في النار.

والمجاز هو الوعيد لأصحاب الأعقاب بالنار بسبب تركهم لاستيعاب أعقابهم في الوضوء، والعلاقة هي الجزئية (٦)، والقرينة هي عدم إمكانية توجيه الوعيد والخطاب للأعقاب (٧).

(١) الصفات: ١٣٠.

(٢) انظر في وجه الابتداء بالنكرة: شرح ابن عقيل (ص ١٠٧).

(٣) البحر المحيط (٢/٢٧١)، عمدة القاري (١٠/٢).

(٤) لسان العرب؛ مادة (عقب) (١/٦١١)، الإعلام لابن الملقن (١/٢٣٥)، القاموس المحيط مادة (عقب) (١/١٤٩)، فتح الباري (١/٢٦٦).

(٥) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/١٠١)، النكت (ص ٩)، الإعلام لابن الملقن (١/٢٣٦).

(٦) البحر المحيط (٢/٢٠٤)، شرح الكوكب المنير (١/١٦٦).

(٧) الإعلام لابن الملقن (١/٢٣٦)، فتح الباري (١/٢٦٦)، عمدة القاري (١٠/٢).





«من النار»: «من»: لبيان جنس المتوعد به<sup>(١)</sup>.

«النار»: الألف واللام عهدية، والمراد النار التي أخبروا عنها وأنها في الآخرة.

«ويل للأعقاب من النار»:

أولاً: الوعيد على هذا الفعل يدل على النهي عنه، والنهي عن الشيء يقتضي الأمر بضده إن كان له ضد واحد وأمر بأحد أضداده إذا كان له أكثر من ضد<sup>(٢)</sup>، فيأتي الخلاف هنا في المنهي عنه لمعرفة ما هو ضده، هل هو عدم استيعاب الأعضاء بال غسل، أو أنه الاكتفاء بالمسح دون الغسل في الأرجل.

وقد أخذ بعضهم من صدر الحديث المكتفى هنا بعجزه: إن المراد هنا النهي عن الاكتفاء بالمسح، فقد جاء عند البخاري<sup>(٣)</sup>: (عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقتنا صلاة العصر، ونحن نتوضأ ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثاً)<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر المحيط (٢/٢٩١).

(٢) أصول السرخسي (١/٩٦ - ٩٧)، البحر المحيط (٢/٤٣٣)، شرح الكوكب المنير (٣/٥٤).

(٣) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبدالله البخاري الجعفي بالولاء، برع في الحديث، حافظ متقن، سمع من علي بن المديني وأبي الوليد الطيالسي، وأبي بكر بن حميد وغيره، وسمع منه: مسلم، والترمذي، وإبراهيم بن إسحاق الحربي وغيرهم، من مؤلفاته: الجامع الصحيح - صحيح البخاري -، والأدب المفرد، والتاريخ الكبير، (ت ٢٥٦هـ) بسمرقند في قرية خرتنك.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٢/٤ - ٣٤)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٢١٢ - ٢٣٤)، تقريب التهذيب (١/٤٦٨).

(٤) صحيح البخاري؛ كتاب العلم؛ باب: رفع صوته بالعلم، ح(٦٠)، ونحوه في مسلم، كتاب الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكاملهما، ح(٢٤١).

فهذا يدل على أن الوعيد على اقتصارهم في الأجل على المسح، فإذا كان كذلك فالضد المأمور به هنا هو: الغسل للأرجل<sup>(١)</sup>.

ورجح آخرون - ولعله الأولى -: إن الوعيد هنا على عدم استيعابهم للعضو بالغسل، فالضد المأمور به، هو: استيعاب العضو بالغسل، وخص الأعتاب؛ لأنها سبب الورود.

وبهذا الحمل يجمع بين رواية المسح ورواية: «تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ فَتَوَضَّؤُوا وَهُمْ فَاثْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ وَأَغْقَابُهُمْ تَلُوحُ لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»<sup>(٢)</sup>؛ فلكونهم مسحوا لم يستوعبوا الأعضاء؛ فإذا وجب التعميم فإنه لا يكتفى بالمسح، ولا يبقى عضو يلوح لم يصله الماء؛ فيتم الجمع بين الروايات وهو أولى<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: المنطوق هنا: الوعيد لمن لم يستوعب الأعتاب بالغسل ممن وجه لهم الخطاب المباشر إذا كانت الألف واللام عهدية، أو ممن هذه حاله إذا كانت الألف واللام للعموم.

والمفهوم المساوي، هو: الوعيد لمن لم يستوعب عقبه بالغسل من غير المخاطبين إذا كانت الألف واللام عهدية، وأيضاً من لم يستوعب باقي الأعضاء بالغسل سواء كانت الألف واللام عهدية أو استغراقية.

والمفهوم الأولوي هنا، هو: الوعيد لمن ترك عضواً كاملاً في الوضوء، أو لم يتوضأ وصلّى - والله أعلم -<sup>(٤)</sup>.

(١) التمهيد (١٣٠/٢٠، ٢٤/٢٥٤)، شرح النووي على مسلم (١٢٩/٣)، عمدة القاري (٩/٢).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب: جوب غسل الرجلين بكاملهما، ح (٢٤١).

(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد والعدة للصنعاني (١٠١/١ - ١٠٢).

(٤) انظر في المفهوم المساوي والأولوي: المستصفي (١٩٥/٢)، مختصر ابن الحاجب (١٧٢/٢).



## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فبعد التأصيل لمصطلح «التطبيق الأصولي»، والتطبيق على عدد من أحاديث الأحكام، خلصت لنتائج، من أبرزها:

١ - تحديد تعرف اصطلاحى لـ: «التطبيق الأصولي»، وأنه (إعمال القواعد الأصولية في النص الشرعي وبيان أثرها).

٢ - بيان الفرق بين «التطبيق الأصولي» و«الاجتهاد» في: إن مقصود الاجتهاد: الحكم الشرعي، ومقصود التطبيق: النص الشرعي.

٣ - أن التطبيق مرحلة من مراحل الاجتهاد فهي أخص من الاجتهاد؛ إذ في الاجتهاد جمع للنصوص التي هي مظنة الحكم ثم إعمال القواعد الأصولية فيها - التطبيق - ثم الترجيح.

٤ - الفرق بين «التطبيق الأصولي» و«تخريج الفروع من أو على الأصول»: الفرق بينهما من ناحية الموضوع، فموضوع «التطبيق» هو: النص الشرعي، وموضوع «تخريج الفروع من الأصول» هو: القاعدة الأصولية.

فالغاية في «التطبيق» هي بيان ما اشتمل عليه النص الواحد من أحكام باستخدام قواعد أصولية متعددة، والغاية في «تخريج الأصول من الفروع» بيان الفروع الفقهية المستندة لقاعدة أصولية واحدة وإن كانت مستنبطة من أكثر من نص.

٥ - أن ممارسة التطبيق والعمل به للوصول للحكم الشرعي فرض كفاية، ويجب على المجتهد الذي يريد الاجتهاد في حكم مسألة.

- ٦ - أن موضوع «التطبيق الأصولي» هو: النص الشرعي.
  - ٧ - عدم اشتراط كل شروط المجتهد في المُطَبَّق.
  - ٨ - إمكان قيام المجتهد والأصولي بالتطبيق الأصولي، أمّا الفروع فلا.
  - ٩ - أن القيام بالتطبيق الأصولي يربي الملكة لدى الأصولي، ويشعره بفائدة القاعدة الأصولية فيزداد تحقيقه لها لمعرفة بمدى تأثيرها في الأحكام.
- هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

